المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
Arab Social Science Monitor
Observatoire Arabe des Sciences Sociales

العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور

تأملات و إقتراحات

2015

تأملات واقتراحات
حول التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الإجتماعية
2015

تأليف: محمد بامية

العلوم الاجتماعية والمستقبل العربي:

تأملات واقتراحات مستوحاه من التقرير الاول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية

تستعرض هذه المقالة بعض التأملات والأفكار المنبثقة عن تجربة كتابة التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية المعنون «العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور».

يُعَدّ المرصد العربي للعلوم الاجتماعية مشروعاً رئيسياً من مشاريع المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ويهدف إلى إنشاء مرصد دائم مخصّص لإجراء مسوحات تطال المشهد العام وتقييم مسارات الأبحاث ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية في البلدان العربية. ولهذه الغاية، تُستخدَم أساليب كمّيّة ونوعيّة لجمع البيانات حول وضع التعليم العالي بشكل عام والعلوم الاجتماعية بشكل خاص وتحليلها.

يتمّ جمع بيانات المرصد وتجميعها عبر أدوات متنوّعة، أبرزها (1) إجراء إستبيان للقيام بمسح إلكتروني لعلماء الاجتماع المنفردين كل سنتيْن، (2) مصفوفة إلكترونية لإنشاء قاعدة بيانات تضمّ المؤسسات العاملة في مجال العلوم الاجتماعية، و (3) أوراق خلفية/خاصة ذات الصلة بموضوعات التقارير الدورية. ستُتاح البيانات التي يتمّ جمعها وتحليلها عبر آليّتيْن: الموارد والمنشورات ذات الصلة بالبيانات و قاعدة بيانات الكترونية قابلة للبحث، والتي ستتوفّر على الموقع الالكتروني الخاص بالمشروع وستضمّ البيانات التي تمّ جمعها وتجميعها من خلال الاستبيان والمصفوفة وغيرها من أدوات جمع البيانات قيد التطوير. أمّا في ما يتعلّق بالمنشورات، فيشكّل التقرير العربي للعلوم الاجتماعية أداةً أساسية من أدوات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.

التقرير العربي للعلوم الاجتماعية هو عبارة عن منشور يصدر مرة كل سنتيْن ويتطرّق إلى وضع البحث في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية ويتضمّن تحليلاً منهجياً وكمّياً للبيانات التي تمّ جمعها من خلال الاستبيان والمصفوفة بالإضافة إلى الأوراق الخلفية المكتوبة والخاصة بكل تقرير. وسيركّز كل تقرير على جانب مختلف من مسائل البحث في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة ويهدف إلى إظهار عمل مجتمع العلوم الاجتماعية في المنطقة وأصواته. وسيركّز كل تقرير على مواضيع واسعة النطاق ذات أهمية بالنسبة إلى علماء الاجتماع، ومدراء البحث، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية البحثية، فضلاً عن المنظمات والجهات المانحة العاملة في مجال البحث والتطوير الاجتماعي.

وقد ركّزت الفترة التجريبية للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية على بلورة إطارعمل يوجّه كافة أبحاث المرصد العربي للعلوم الاجتماعية وأنشطته، وعلى إنشاء أدوات جمع البيانات واختبارها فضلاً عن وضع «التأطير» الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية. يعكس التقرير الأول الفترة التجريبية الخاصة بجمع البيانات ويعوّل عليها، كما يذهب إلى أبعد من ذلك. فهو يُقدَّم على أنه «تقرير تأطيري» يفنّد مشهد البحث لاكتساب فهم أوسع للعلوم

الاجتماعية في المنطقة. ويطرح البحث التمهيدي الذي يطال المجالات المتعددة التي تظهر فيها العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية وتُصوّر، لصالح غايات وجماهير متنوّعة، أسئلة بحثيّة مهمة وجديدة.

يهدف التقرير الأول الى رصد حضور العلوم الاجتماعية في مختلف الميادين العلمية والعامة في العالم العربي، بما يشمل الجامعات ومراكز البحث والدوريات العلمية والثقافية والمجتمع المدني والإعلام. ولهذه الغاية، يُقدّم التقرير مسحًا عامًا لحضور العلوم الاجتماعية، ويُقيّم قدرات العلوم الاجتماعية وخصائصها في المنطقة.

يخلص التقرير بناءً على ما تضمّنه من معطيات ودراسة عيّناتٍ الى نتيجة مفادُها أن العالم العربي بأقطاره كافة شهد نموًّا كميًّا مُتسارعًا خلال العقود الثلاثة الماضية للمؤسسات العلمية بمختلف أشكالها، قياسًا بعدد الجامعات ومراكز البحث والدوريات العلمية.

وتتّسع رقعة هذا النموّ الكمّي لتشمل العلوم الاجتماعية كجزء من هذه الظاهرة العامة، حيث تسجّل حضورها في مُختلف الأُطر المؤسساتية العلمية ومن ضمنها الجامعات ومراكز البحث، إلا أنها تتخذ أشكالاً مُختلفة في المجال العام والمجتمع المدني والأُطر الثقافية. ورغم أنّها لا تحضر في المجالات كافة بشكلها البحثي المُتعمّق، بل في كثير من الأحيان بشكل انطباعي أو سطحي، تترك بصمتها الواضحة في المجتمع، وهو ما يعني أن للعلوم الاجتماعية دورًا اجتماعيًّا شاملاً، قد يكون مُنفصلاً أحيانًا ومُرتبطًا أحيانًا أخرى بحضورها الأعمق والأضيق في المؤسسات العلمية.

لا تحمل هذه المقاربة في الضرورة نوعًا من المساواة بين مختلف أُطر الحضور، فللصحف دورٌ اجتماعي يختلف عن دور الجامعات التي يختلف دورها أيضًا عن المجتمع المدني أو الجماعات الثقافية. وبالتالي لا يُمكن تقييم العلوم الاجتماعية ضمن أيّ إطار من دون أخذ خصوصياته ودوره في المجتمع في الاعتبار. بناءً عليه، تُركّز هذه الخُلاصة على الاستنتاجات العامة لخصائص العلوم الاجتماعية ضمن كل إطار على حدة، بما يشمل توصيات واقتراحات مُناسبة لكل إطار، قبل استعراض بعض الخصائص المُشتركة بينها والتي تعكس رؤية عامة حول العلوم الاجتماعية والمُستقبل العربي. والجدير لفت النظر اليه في هذا المضمار هو أن مُجمل المُقترحات الواردة أدناه هي في الواقع موجّهة الى فئات مختلفة تشمل صانعي القرار وإدارات المؤسسات البحثية والتعليمية والجمعيات المهنية ومراجعي الدوريات المُحكمة وجميع مُمارسي العلوم الاجتماعية كأفراد.

هذا ويرتبط نمو العلوم الاجتماعية في كثير من الحالات بمبادرات فردية خلّاقة، وبالتّالي لا نحتاج في كلّ الحالات الى انتظار مُبادرات فوقية قد يطول أمد انتظارها، أو قد تُصاغ بشكل بيروقراطي يفتقد الى المرونة ولا يتوافق مع ما هو مطلوب على أرض الواقع. وفي المحصلة النهائية، تكتسب العلوم الاجتماعية في أي مكان صفاتها من ممارسات الشخص الذي يهتم بها.

الجامعات

شهدت الجامعات في العالم العربي نموًّا كبيرًا في السنوات الماضية ،إذ إنّ 97% من الجامعات العربية تم إنشاؤها بعد العام 1950، بل إن 70% من الجامعات الموجودة حالياً لم يكن لها وجود قبل العام 1991. بشكل عام تبدو درجة حضور العلوم الاجتماعية في الجامعات مقبولة الى حد ما بالنسبة الى صغر العمر النسبي لمعظم الجامعات العربية إلا أنه ما زال وجود العلوم الاجتماعية بشكلها التقليدي محصورًا في حوالي نصف الجامعات في العالم العربي.

والجدير بالذكر أنه وتحت مسمى ''الجامعات''، تندرج كل مؤسسات التعليم العالي التي تعطي شهادات أربع سنوات وفيها أكثر من إختصاص.

النمو الكمّي للجامعات في العالم العربي حسب تاريخ الإنشاء

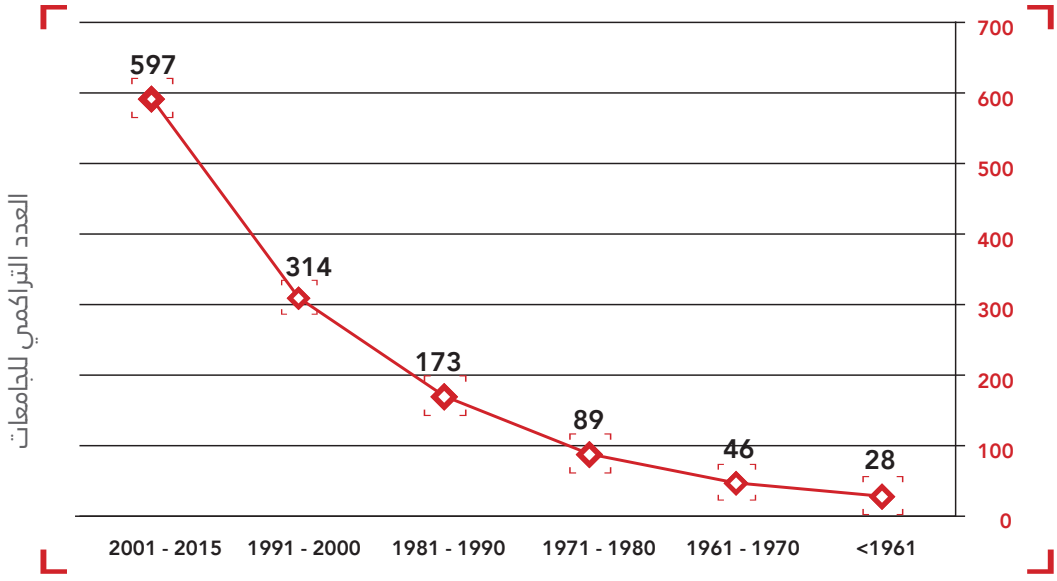

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية.
بناءً على 597 جامعة التي سنة تأسيسها متاحة من أصل 614 جامعة في العالم العربي.

يطغى على العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية خطابُ الحداثة، كما يتّضح من التركيز على التخصصات المُرتبطة بمشروع الحداثة والتحديث، وأبرزها العلوم الاقتصادية، وتهميش التخصصات التي تدرس ثقافة المجتمع وتقاليده وذاكرته التاريخية، على غرار الأنثروبولوجيا والتاريخ الاجتماعي. و قد تولّد هذه الحالة مجموعة من الإشكالات:

1. انعدام توازن حضور العلوم الاجتماعية المُختلفة في الجامعات العربية قد يؤدّي الى ضعف فرص التواصل المعرفي بينها وبالتالي ضعف إمكانيات الاستفادة لكل عِلم اجتماعي من مُساهمات عِلم اجتماعي آخر. فالأنثروبولوجيا المُعاصرة على سبيل المثال لا تدرس فقط مجتمعات «تقليدية» أو غير مدنية أو مجتمعات يُفترض أنها في طريقها الى الاندثار تحت تأثير الحداثة، بل أيضًا تكوينات مجتمعية حديثة في المُدن واستمرارية أو إعادة تكوين التقاليد في مراحل التغيير الاجتماعي المُعاصر أو حتى كيفية تكوين الجماعات والتقاليد العلمية الحديثة. وبالتالي نجد أنفسنا أمام عِلم تستند اليه علومٌ اجتماعية أخرى تدرس الحداثة أو التغيير الاجتماعي، كالاقتصاد وعلم الاجتماع.

2. إن تهميش التخصُّصات المهمّة لفهم التقاليد الاجتماعية أو الذاكرة التاريخية قد يؤدي الى قطيعة بين الجامعة والمجتمع، و يعبّد الطريق أمام احتكار الخطاب العام في هذا المجال من قبل مجموعات سياسية تكون قليلة الاهتمام بالفكر والمنهجية العلمية حول ذلك الجزء من حياة المجتمع. وهنا ينتصر نموذج جامعة لا تفهم المجتمع الذي تعيش فيه، ومجتمع لا يتواصل مع الجامعة التي لا تحتضن علومًا تنظر الى أنماط حياة ونماذج فكرية ومعرفية واسعة الانتشار فيه.

3. رغم الحضور المقبول كميًّا للعلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، إلا أنها ما زالت تُعاني من ضعف الصلات الداخلية بينها على الصعيد العربي وعدم الاهتمام بالذاكرة العلمية العربية وتشرذم الجهد البحثي. وكل هذه العوامل لا تعزّز ثقة هذه العلوم بنفسها، بل تجعلها عُرضة للعمل ضمن الحدود التي تفرضها مواقف وأوضاع سياسية، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.

4. يحتاج أيُّ تقييم لخطاب الحداثة في الجامعات العربية الى التعمّق في محتواه، فهو قد يكون حاضرًا إمّا بصيغة تقليدية نخبوية وإما بصيغة نقدية تشاركية. بشكل عام، تتّسم الصيغة النخبوية لخطاب الحداثة بالارتقاء بمفهوم التنمية الفوقية والاستبداد المُستنير ونخبوية الطليعة، فيما تقابلها صيغة أخرى تُفضّل التواصل بين الفئات الاجتماعية المُختلفة والتنمية التحتية التي تعتمد الاستشارة والتشارك والأساليب الديمقراطية المُتأنّية.

5. ضرورة الإقرار بدور العلوم الاجتماعية الجامعية في التكوين العلمي للمجتمع، وبالتالي تسويغ علمي حقيقي لدورها يتعدّى كونها العلوم المُتاحة لمن لا

يَحصل على مُعدّلات عالية بين الطُلّاب. وقد يَتطلّب هذا الامر ابتكار علاقات عضوية بين جزء من العلوم الاجتماعية وجزء من الكُليّات المهنية كالطب والتربية والهندسة والحقوق وغيرها. ولم يعد خافيًا على أحد أن الجزء المهني من التعليم الجامعي له دورٌ اجتماعي مُعترف به بلا جدال، لذا ليست هناك عقبات علمية أو منهجية لابتكار أنواع من التواصل بينها وبين العلوم الاجتماعية، بل عقبات بيروقراطية وإدارية في معظمها تستوجب التغلّب عليها.

6. على الجامعة أن تنظر الى العلوم الاجتماعية ليس كمادة تعليمية فحسب بل كمنظومة علمية شاملة، تتضمّن الى جانب التعليم البحث العلمي والدور المدني:

أ. البحث العلمي: يؤدي التركيز على الجانب التعليمي للجامعة وإهمال الجانب البحثي الى سوء أداء الجانبين، فيما يقود البحث العلمي الى تعزيز كفاءة التعليم. فالجهد البحثي المُستديم هو إحدى أهم الوسائل التي تتجدد من خلالها المعرفة بشكل يُعطي حيوية مُستديمة للجهد التعليمي ويحميه من التصلّب في معرفة عفّى عليها الزمن. ويتطلب تحديث التعليم تشجيع البحث، فيما تستلزم العلوم الاجتماعية كسواها من العلوم البحثية إيجاد الموارد الكافية للبحث العلمي الجاد والمُنتج، بما فيها الوقت المُتاح خارج الجُهد التعليمي.

ب. الدور المدني: بشكل عام على الجامعات أن تتخلى عن فهم العلوم الاجتماعية كمسألة تدريسية بحتة، وأن تتعامل معها كإحدى وسائل تفعيل الدور المدني للجامعة وكما يُظهر التقرير، هناك علاقاتٌ فردية بين أعضاء من هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية وبعض منظّمات المجتمع المدني، ولكنها علاقات موقتة غير مرتبطة بمُبادَرات جامعية برمجية ولا تحظى بنصيبها من الدعم من الجامعات. ولكن نظراً الى العلاقة الوثيقة المُفتَرضة نظريًّا بين العلوم الاجتماعية والمُجتمع الذي تعيش فيه، لا تُظهر العلوم الاجتماعية إمكانياتها الكاملة من دون دور مدني.

لذا على الجامعات أن تُشجّع طاقم التدريس في العلوم الاجتماعية على التفاعل مع المجتمع المدني، وبالتالي توظيف العلوم الاجتماعية لأهداف تتعدّى التعليم والبحث، وتوفير وقت للمُساهمات المدنية. ومن المهم هنا تحديد معنى المسؤولية المدنية، سواء للجامعة كمؤسسة أم للعالِم كفرد، حيث إن هناك أساليب مُختَلِفة لممارسة مثل هذه المسؤوليّة، يَرتَبط كُلّ مِنها بِفرضية مُعيّنة. أولاً، من الممكن لِهذه المسؤوليّة أن تُفهَم بشكل نخبوي (بِمعنى أننا نعتقد أننا نعرف ما هي الحلول ونُقدّمها لجمهور ما بهذا الشكل)؛ ثانيًا، أن تفهم بشكل معرفي (بمعنى أن المسؤولية

الأولى هي التعرُّف العلمي الى المجتمع)؛ وثالثًا، أن تُفهَم بشكل تحاوري (بمعنى أن المسؤولية تتعلق بطرح الأسئلة وتحديد معايير الحوار حولها، وليس بمجرد طرح الحلول).

ت. قد يتطلّب تركيز الجامعات بشكل أفضل على البحث والدور المدني النظر الى الجامعات نفسها ضمن سياق أوسع، حيث لا تُعتبر كأنها الإطار الوحيد للتعليم العالي، بل كجزء من منظومة شاملة تُشارك الساحة مع المعاهد المهنية وغيرها من أنواع مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يسمح للجامعة بفتح مجال أوسع للمهام العلمية عدا تلك المُتعلّقة بالمهام التدريسيّة البحتة.

7. تشجيع العمل الجماعي الذي يسمح لفريق من الباحثين باكتساب خبرة ميدانية وتحليلية ضمن إشراف علمي منضبط، ما يؤدّي الى إنتاج علمي أعلى كفاءة من المُعتاد، وفي الوقت ذاته يصبُّ في اتجاه تكوينات جديدة لجماعات علمية.

8. ضرورة استقلالية البحث الجامعي عن أيّ اتجاهات توظّفه لخدمة أهداف سياسية بحتة كمبدأ أساسي يشمل الأحوال شتى، سواء كانت حكومية أم حزبية، والدفاع عن الحريات الأكاديمية.

مراكز البحث

1. يُعدُّ الازدياد الكبير نسبياً في عدد مراكز البحث في العالم العربي ظاهرة إيجابية، إذ تُقدّم إطارًا آخر لعمل العلوم الاجتماعية خارج المهام التعليمية الغالبة في الجامعات، وذا حرفية علمية أكثر دقّةً وعمقًا مما نراه في المجال العام.

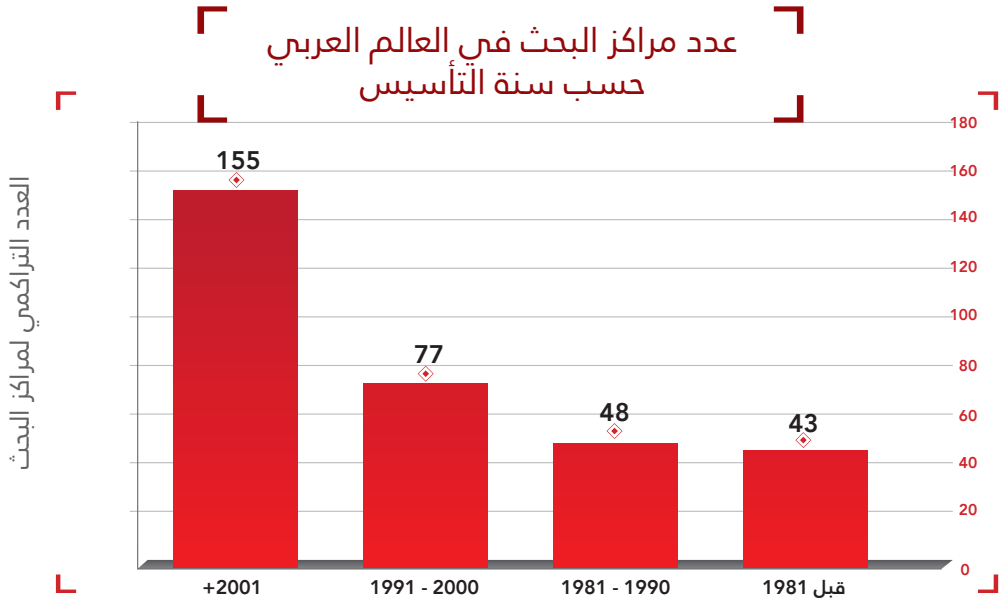

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
بناءً على 323 مركز بحث التي سنة تأسيسه متاحة من اصل 436 مركز بحث في العالم العربي

2. تُقدِّم مراكز البحث إمكانيات جديدة لتجاوز أُفق التخصصات الأكاديمية الى فضاء أوسع. فبالمقارنة مع الجامعات، تفوق أهمية مواضيع البحث في مراكز البحث أهميّة التخصص الأكاديمي، حيث إن العامل الأكثر أهمية في هذا المضمار هو إنتاج معرفة جديدة حول موضوع البحث، وليس في الضرورة استعمال موضوع البحث في حد ذاته من أجل إنتاج نظريات أو منهجيات جديدة ضمن نطاق التخصص الأكاديمي. وبالتالي يبدو أقله من الناحية النظرية أن مراكز البحث لها قدرة أكبر من الأقسام الجامعية على دعم العلم العابر للتخصصات. ولكن ذلك لا يعني غياب معايير لتسيير الجهد العلمي ضمن مسارات مُحددة. فإن كان الجهد العلمي في مراكز البحث يتّسم بحرية أكبر مما هي عليه في الجامعات لعبور التخصُّصات التقليدية، إلا أنه يَبقى مُسيّرًا ضمن سياق الأهداف

العامة لمركز البحث. ولكن من الواضح من خلال تصنيف المواضيع التي تُركّز عليها مراكز البحث أنّها تفوق عدديًّا التخصصات الأكاديمية للعلوم الاجتماعية المُعترف بها في الجامعات العربية. لذا، ورغم أن مراكز البحث تُقيّد البحث ضمن مواضيع مُحددة، فإن الكثافة الكميّة لمراكز البحث واختلاف أهدافها يُخففان من درجة الهيمنة لسياقات مُحددة ويولّدان تعددية في المنهجية والقضايا المطروحة وأساليب مزج التخصصات.

3. تُنتِج مراكز البحث مؤسسات علمية أخرى بشكل يفوق حجمها، وبالأخص الدوريات العلمية، إذ إن 55% من الدوريات العلمية في العالم العربي تصدر من خلال مراكز بحث مُستقلّة، وفي حال أضيفت الدوريات الصادرة عن مراكز بحث جامعية تصل النسبة الى 61%. ويبدو أن هذه العلاقة الحميمة بين المراكز والدوريات تنبع من واقع مستشر ألا وهو أن الدوريات العلمية تُعطي المراكز هوية واضحة لجمهورها قد لا تحتاجها الأقسام الجامعية.

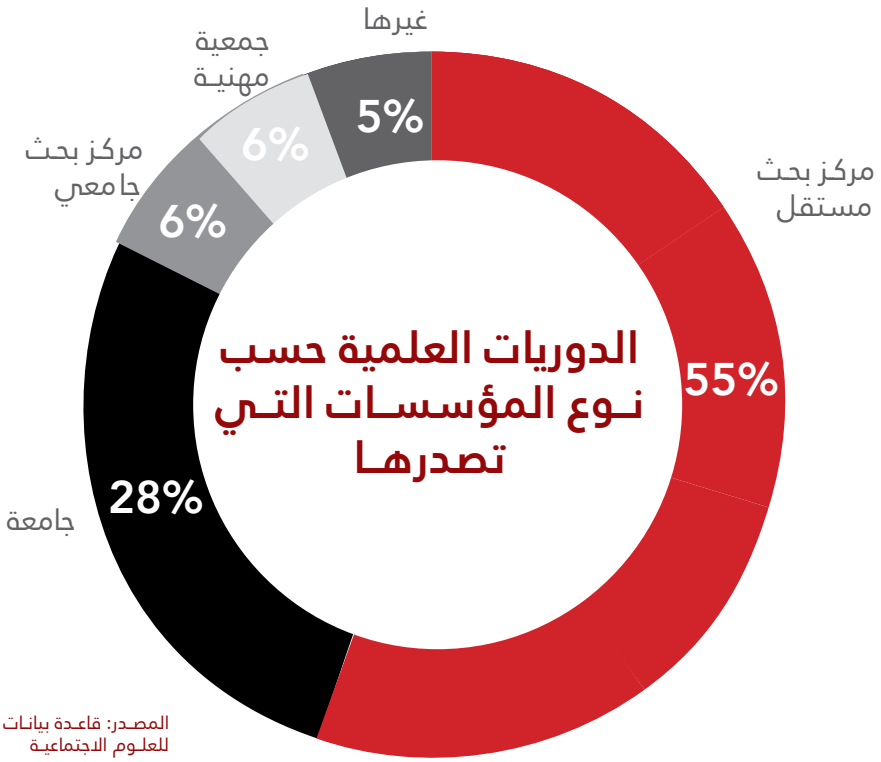

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

4. رغم إمكانية الافتراض بأن التمويل يؤثّر على مُقاربات البحث ومواضيعه ونتائجه، تفرض الحاجة الى نظرة توضح طبيعة هذه العلاقة نفسها، سواء كانت مُباشِرة أم غير مُباشِرة، ودور المبادرات الذاتية للباحثين في تعديل طبيعة هذه العلاقة أو تكريسها أو تجاهلها، وما إذا كانت أكثر وضوحًا في المراكز الحكومية أو الربحية، وما إذا كانت تتماهى مع معضلة أي تمويل ضمن أي إطار. ولكن رصد هذه العلاقة وتحليلها لا ينفيان حقيقة أن تقييم النتاج العلمي لمراكز البحث يجب أن يَعتمد معايير تتجاوز مصدر التمويل، وتتعلّق بجودة النتاج العلمي وصلته بالمعضلات الاجتماعية المطروحة، ومُلاءمته للواقع المحلّي.

5. رغم ما سبق، تبقى هناك ضرورة لإبراز الاتجاهات الواعدة في عمل مراكز البحث العربية، كالعمل الدعوي والإنجازات التشبيكية. وتصبُّ هذه الاتجاهات في خانة تشكيل نواة جماعات علمية بصيغةٍ تشمل اهتمامات المجتمع المدني.

6. بشكل عام، لا تختلف العوامل المُساعدة لزيادة كفاءة عمل مراكز البحث عمّا تتطلّبه الأطر العلمية الأخرى للهدف عينه، وأهمّها حرية البحث والتواصل مع العلوم الاجتماعية العالمية والتراث العلمي المحلّي، والمُساهمة في تشكيل الجماعات العلمية العربية وتشبيكها والقدرة على التواصل مع المجتمع المحلّي بمكوناته كافة.

7. من التأثيرات الإيجابية الحقيقية أو المُمكنة لمراكز البحث أنها تولّد جماهير جديدة للعلوم الاجتماعية من خلال نشاطات بحثية مُوجّهة الى جماعات مختلفة، تشمل صُنّاع القرار والمجتمع المدني والمجتمع الثقافي والمُنظّمات السياسية وفئات اجتماعية أخرى قد لا تكون مُنظّمة ولكن ذات اهتمامات تشاركية. ومن المُتوقّع أن تختلف درجة تأثير المراكز وطبيعتها بين جمهور وآخر، ما يتطلّب دراسة خاصة ترصد هذه التأثيرات المُختلفة. فعلى سبيل المثال لا تتوفر دلائل أوليّة تشير الى أن الحضور الكثيف نسبيًّا للعلوم السياسية ودراسات التنمية ضمن مراكز البحث العربية يؤدي الى تأثير ملموس لنتاجها العلمي في صُنع السياسات. ومردّ ذلك الى حداثة عهد معظم هذه المراكز، وربما الى عدم اهتمام صُنّاع القرار بالنتاج البحثي المحلّي. وفي كلّ الأحوال، هناك دائمًا فجوة بين التأثير الحقيقي والتأثير الممكن لا يُمكن معرفتها من دون رصد مُنفصل للعلاقة بين المراكز وجماهيرها المُختلفة.

8. يحتاج رصد حجم المسارات والأهداف المختلفة لمراكز البحث الى دراسة تنظر بتعمّق الى طبيعة عملها الذي يُمكن تقسيمه بشكل أوّلي الى البحث التطبيقي الذي يصبُّ في سياسات مُبرمجة، والبحث الدعوي الهادف الى تعزيز وجهات نظر تلتمس التشارك في صُنع السياسات، والبحث التشبيكي الذي يُساهم في تشكيل جماعة علمية، والبحث التوثيقي الذي يُركّز على إنتاج المُعطيات التي يُمكن استعمالها لأهداف مُختلفة من الفِئات كافة. وهنا نخلص الى أن هذه الاتجاهات البحثية برمّتها وكذلك الجماعات الموجَّهة اليها تمنح مراكز البحث قدرة مُميّزة على التأثير في الواقع المحلّي بأشكال مُختلفة تحتاج هي الأخرى الى رصد خاص بها.

9. رغم المؤثّرات الإيجابية، تبقى الحاجة أساسيّة الى دراسة توضح ما إذا كان النمو المُتسارع لمراكز البحث قد أدّى الى ظاهرة التشرذم التي يُمكن رصدها من خلال مؤشّرات حول درجات التعاون والعلاقات الاستراتيجية بين المراكز، ومدى معرفة المراكز بإنتاج مثيلاتها عبر العالم العربي. وقد يتطلّب إنجاز هذا العمل إنشاء قاعدة بيانات دائمة التحديث لمراكز البحث بما يشمل إنتاجها العلمي ونشاطاتها البحثية وإنجازاتها المدنية. ويُلاحَظ بشكل أوّلي وجود إمكانيات كبيرة ولكن كامِنة لإنشاء علاقات شبكية استراتيجية بين مراكز البحث، بدءًا بتلك التي هي من النوع نفسه وتعمل في المجال عينه.

10. يرتبط الاقتراح السابق بإيجاد إمكانيات محلّية مُستقلّة لتقييم مراكز البحث. فقد أشرنا في هذا التقرير الى تصنيفات عالمية تُقيّم مراكز البحث بكلّ أنواعها وفي مُختلف الدول في العالم بشكل ترتيبي، وأهمها تقرير ال Global Go To Think Tank Index Report. ولكنّ مثل هذه التقارير لا يُساعد تمامًا في فهم طبيعة عمل مراكز البحث ودورها العلمي والاجتماعي في دول مُختلفة، بقدر ما يُعبّر عن ميلٍ أميركي لترتيب المُنظّمات بشكل هرميٍ عالمي بغض النظر عن خصائصها المحلّية وعلاقتها بالمجال المُحيط بها أو حتى بمُحتواها. وهذا الميل يتمّ تصديره اليوم الى العالم العربي من دون نقد، ما يدفع الى طرح ضرورة تطوير معايير للتقييم تعتمد الخصوصيات والإمكانيات المحليّة.

الجمعيات المهنيّة

1. تُعدُّ كثافة حضور الجمعيات المهنية في بلد ما أحد المؤشرات الى قدرة الجماعة العلمية على تنظيم نفسها بشكل مستقل، وتشبيك الأفراد، وإعطاء الجماعة نوعًا من الهوية المُشتركة.

2. تبرز اختلافاتٌ واضحة بين البلدان العربية على مستوى حضور الجمعيات المهنية، ولا ترتبط هذه التفاوتات بشكل واضح بمؤشّرات حول حجم العلوم الاجتماعية في البلد أو بأخرى كالثروة الوطنية، ما يدفع الى افتراض أهمية العوامل الذاتية في حالة الجمعيات التي تحتاج الى مبادرة إنشاء ومبادرات أخرى كي تستمر في الحياة، ولا يكفيها مجرّد انخراط الأفراد في نظام بيروقراطي.

3. تحاكي معظم الجمعيات المهنية العربية جمهورًا وطنيًّا محليًّا، فيما تتوجّه 12% منها نحو جمهور عربي عام، ونادرًا ما تلامس جمعية جمهورًا إقليميًّا. ونفترض أن الكثافة النسبية لحضور الجمعيات على الصعيد الوطني ترتبط بعوامل لوجستية أو قانونية تُسهّل التكوّن على هذا الصعيد بالمقارنة مع الصعيد العربي أو الإقليمي.

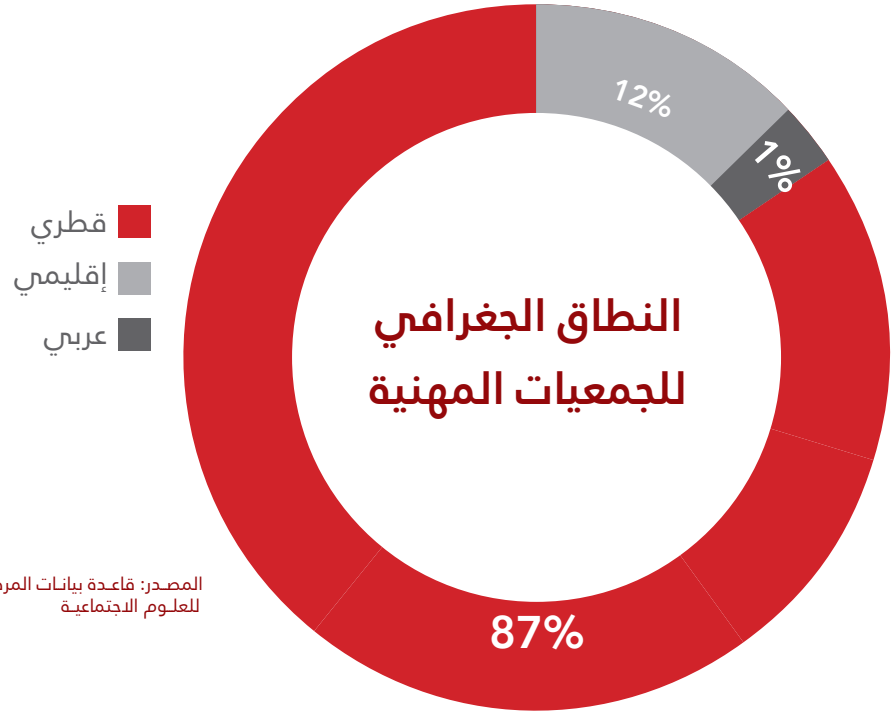

المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

4. لا تبدو الجمعيات المهنية العربية وكأنها تخدم كنواة فعّالة لتكوين جماعات علمية عن حقّ، والشاهد على ذلك نُدرة إصداراتها العلمية خصوصًا الدوريات التي يصدر أقل من 6% منها في العالم العربي.

5. يُلاحَظ أن التخصصات الأقل حضورًا في الأطر العابرة للتخصصات، كالاقتصاد وعلم النفس، هي في الوقت عينه الأكثر انتظامًا في جمعيات مهنية.

6. تُتيح بعض الملاحظات المتعلقة بالمُحتوى العلمي للجمعيات افتراض وجود ترابط بين الفكر النقدي والدوافع الذاتية التي يُشكّل تأسيس الجمعيات وإمدادها بالحيوية وسُبل الحياة أحد أبرز تجسيداتها.

7. هناك ضرورة مُلِحّة للاستثمار في تكوين الجمعيات المهنية على مستوى عربي واسع، وتحويلها قدر الإمكان الى نواةٍ لاستيلاد جماعات علمية حقيقيّة، إذ إنّ في ذلك يفيد العلوم في الأطر الأخرى كالجامعة، ويُغذّي مستواها البحثي والتعليمي ويمنح علومها ثقة بالنفس وقدرة أكبر على الدفاع عن حريتها الأكاديمية بشكّل مُنظّم وشعورًا بالانتماء الى مُحيطها الاجتماعي العام. وقد يَتطلّب هذا الجهد إعادة اكتشاف العلاقة بين الأجيال حتى لو عبر اختراع التقاليد، وإعادة الاعتبار الى أهمية الذاكرة العلمية. هذا ولا تحظى المُساهمات الرائدة للأجيال الأولى من علماء العلوم الاجتماعية العرب بالاهتمام الكافي رغم أهميتها المنهجية والثقافية، ورغم أنها أرست بالفعل في مراحل سابقة أرضيّة لجماعات علمية ناشطة.

8. بما أن الجمعيات المهنية هي مؤسسات مجتمع مدني وتعتمد على العوامل الذاتية بما فيها حماسة المشاركين المنضوين تحت أجنحتها وسلامة نظامها الداخلي وكفاءة إدارتها، وبما أنها عُرضة لعوامل خارجية، تتوفّر عوامل عدة قابلة للتغير وبالتالي تؤثّر بشكل مُستديم في قابلية الجمعية على الاستمرار في الحياة أو الانقراض أو التوسع أو الانكماش. لذا، تحتاج ظاهرة اندثار الجمعيات الى دراسة خاصّة تحدد نسبة الاندثار وتتعمّق في الأسباب المؤدية اليها بما يمهّد الطريق لطرح حلول تُخفف من نسبة الاندثار وتُحافظ على صيرورة الجمعيات وتصون الجهد الذي بذل في مرحلة إنشائها من التفريط به والذهاب سدًى.

9. تكتسب الجمعيات معنى إضافيًّا من خلال الاستثمار في النشاطات التي تُثري رصيدها العلمي ورأسمالها الاجتماعي، على غرار تقديم خدمات للأعضاء والدفاع عن حرياتهم وحقوقهم المهنية وعقد اللقاءات الدورية ونشر الدوريات المُنتظمة.

10. يبدو التخصص الأكثر تنظيمًا لذاته هو في الوقت نفسه الأقلّ تأثيرًا خارج التخصص، أي في مجالات العلم العابر للتخصصات. وقد تُقيَّم هذه الظاهرة سلبًا أو إيجابًا، إلا أنّ البت في دلالاتها يستلزم دراسة تتعمّق في المحتوى العلمي للجمعيات لمعرفة ما إذا كانت تُشير الى انغلاق التخصص على نفسه بشكل يؤدي الى الجمود أو نضجه بشكل يقود الى تطوّره المُطّرد.

الدوريات العلمية

1. من الجليّ أن الدوريات العلمية العربية لا تحاول الاستفادة حتى اليوم من خصوصيات الفضاء الافتراضي، إذ إن عددًا كبيرًا منها ما زال يستخدمه غالبًا كنسخة إلكترونية رديفة عن المطبوع من دون إضافة أيّ جديد تقني، ومن دون الالتفات الى حقيقة مُعاصرة قوامُها أن الفضاء الإلكتروني أوجَد عادات جديدة للقِراءة لا سيّما ضمن الفئات الأصغر سنًّا، وبالتالي أفسح المجال لتجارب نشر تسمو على إمكانيات الزمان الورقي، بما فيها كيفية نشر الدوريات العلمية. إلا أن هناك استثناءات مُهمّة في مواقع علمية معظمها حديث العهد، تحاول استعمال كلّ الإمكانيات التي يوفّرها هذا المجال، بما فيها دَمَقرطة المعرفة وإبرازها في حلّة جذّابة وربط المنظومات المعرفية بشكل سهل والدمج بين الكتابة والمرئيات الأخرى والتواصل مع جمهور المتصفحين. و يشير التقرير الى موقع أرنتروبوس الجزائري (وهو ليس دورية علمية بل موقع علمي بمزايا يمكن أن تستفيد منها الدوريات العلمية)، كمثال حول الاستعمال العلمي الخلّاق للفضاء الإلكتروني الذي لا تستعمِل خصائصه الدوريات العلمية العربية بشكل عام، بل إن بعضها غائبٌ بكلّ الأشكال عن الفضاء الافتراضي.

2. تقود حرية البحث الى التعددية بمختلف أشكالها والى سعة الأفق البحثي، حيث تبرز علاقة واضحة بين حرية البحث في بلد الصدور من جهة، والتعددية القطرية للمؤلفين في الدورية ودرجة الانفتاح على العالم العربي ككل من جهة أخرى.

3. الحاضر الطاغي للعلم في الدوريات العربية يتخذ صبغة «مادة خام» قابلة للتحوُّل مع بعض الجهد الى علم رصين. ينتشر هذا «العلم الخام» على شكل اكتشافات أولية ومعطيات جديدة، ولكنه رغم هذه الإنجازات يُعاني من عدم التمعّن الكافي في مُعضلات منهجية ونظرية تزوّده بقدر أعلى من النضوج. فعلى سبيل المثال، هناك دراسات ميدانية قَيّمة من ناحية قدرتها على إنتاج مُعطيات أصليّة، إلا أنها لا تنطوي على مُعالجة للنظريات المُتعلّقة بالبحث كفيلة بإيضاح مُساهمة الدراسة في تكوين نظرة أخرى للواقع، كما قد لا تحتضن نظرة الى دراسات أخرى ذات علاقة بموضوع البحث تفسّر علاقة الدراسة بدراسات أخرى حول الموضوع بشكله العام. وتبرز مقالاتٌ تستفيض في تحليل مُعطيات إحصائية لم يُنتجها الباحث بل اعتمد عليها بشكل غير نقدي. هذا ولا يمكن غضّ الطرف عن وجود عددٍ كبير نسبيًّا من المقالات النظرية التي تُقارب مُختلف الاكتشافات ولكنها في النهاية لا تستخلص نتاجات أصليّة. وبمواجهة هذا العلم الخام، يبقى دورٌ للجان التحكيم والمشرفين على الدوريات، أي من هم في مواقعَ تسمح لهم بأن يُساهموا في تحويل المادة الخام الى مادة أكثر نضوجاً.

4. نظرًا الى الإرث الاستعماري والى التكوين العلمي المُعاصر لعلماء العلوم الاجتماعية العرب في بلدان مُختلفة، تحضر معضلة المراجع المُستعملة في البحوث، خصوصًا من ناحية اللغة حيث ينحصر عددٌ غير مقبول من الدراسات في مراجع من لغة واحدة أو لغتين على الأكثر، وفي بعض الأحيان يتم تجاهل اللغة العربية كليًّا. وبعد اللغة، تنبت مشكلة أكثر عمقًا تتجلى في دلائل حقيقية على وجود أكوان للبحث منفصلة تمامًا عن بعضها، كما تكشف دراسة حنفي وأرفانيتس (2015). وهنا، تعترض مسألة المرجعيات والتكوينات المُختلفة للعلماء مُفترضات الحوار العلمي، رغم أنها قد تخدم أهدافًا أخرى كتعددية المُقاربات العلمية وإمكانيات الاكتشاف. وفي حال اللجوء الى المُقارنة بين العلم الخام والعلم الناضج للغوص في هذه الظاهرة، يُمكِن القول إن العلم الخام نسبيًّا هو العلم الذي يَعتمد التعددية من دون التنبّه الى مُقتضيات الحوار بين أكوانه وجماعاته المُختلفة، وإن العلم الناضج نسبيًّا هو ما يتقبّل التعددية ولكنه يربطها بضرورة وجود أرضيّات كافية للحوار بين هذه الأكوان.

النمو الكمي للدوريات العلمية في العالم العربي حسب تاريخ الصدور

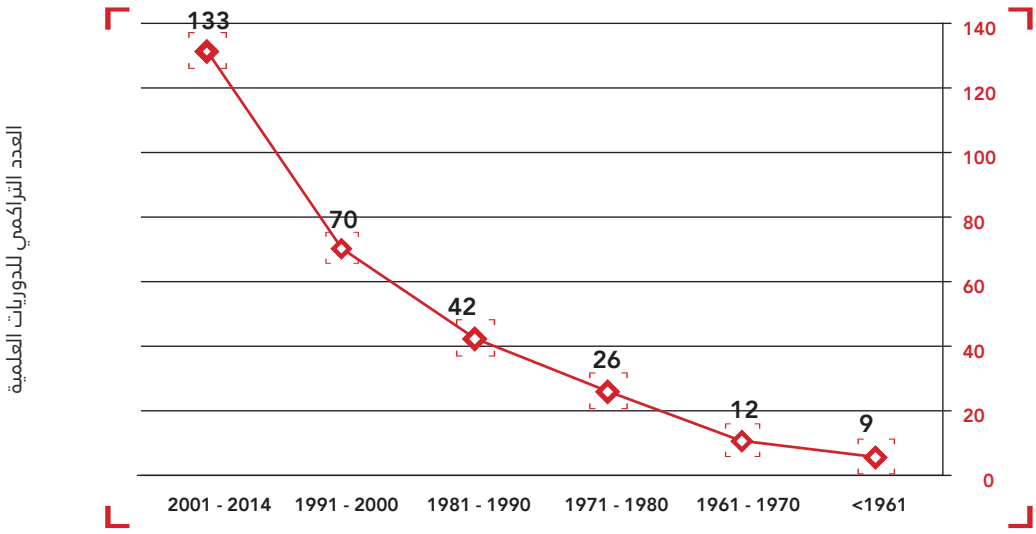

أول تاريخ صدور
المصدر: قاعدة بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

5. يحمل النمو في عدد الدوريات العلمية العربية ظاهرة إيجابية، رغم أنّه كغيره من ظواهر النمو يولّد تحديات تتطلّب العمل على التحكّم بالجودة العلمية وإنشاء قواعد بيانات معرفيّة تُمكّن أعدادًا كبيرة من الباحثين من التعرّف الى مُحتواها دوريًّا وبشكل يستفيد من إمكانيات الفضاء الافتراضي.

6. طرح المجال الافتراضي إمكانيات جديدة لتعزيز ديمقراطية المعرفة من خلال جعلها قليلة الكلفة أو مجّانية إذا كان ذلك ممكنًا، وهذا بالفعل ما ترتقي به دول أخرى في الجنوب لا سيما في أميركا اللاتينية. أما العالم العربي فيعوزه السير في هذا الاتجاه الذي يعمّم العلم ويجعله في مُتناول الجميع بمن فيهم الطلّاب وكذلك الجمهور الأكاديمي العام والجمهور الثقافي، ركونًا الى ضعف الإمكانيات المادية للمكتبات الجامعية والوطنية العربية. بشكل عام، هناك حاجة الى مقاربة النتاج العلمي في العلوم الاجتماعية تحديداً على أنه مُلك عام لا وسيلة ربح للقطاع الخاص.

7. بما أن نضوج المادة العلمية يتعزّز مع توظيف منهجيات بحث عدّة بدلاً من منهجية واحدة ومُقارنة مُقاربات نظرية عدة بدلاً من استعمال نظرية واحدة، لا بدّ من توفير اهتمام أكبر من جانب الدوريات بتعددية المناهج والمُقاربات النظرية ضمن البحث الواحد.

8. بشكل عام يبدو نتاج العلوم الاجتماعية العربية كنتاج فردي مُتناثر، وقد يكون ذلك مرتبطًا بضعف الجماعات العلمية. ونظرًا الى وجود دلائل واضحة من تجارب عالمية أخرى تُبدي الكفاءة العالية للبحث المُشتَرَك، حيث يَسدّ مُختلف الباحثين الثغرات المنهجية والنظرية والموضوعاتية لبعضهم بعضًا، يكتسب تشجيع البحث المُشتَرَك في الدوريات العلمية العربية أهميّة خاصة. ولا يَعني ذلك فرض التشارك بصفةٍ قسريّة وإلزامية، بل إيجاد فُرص خاصّة للنشر أو التوزيع بشكل أوسع متى كان البحث مُشتركًا، مع أخذ المعايير العلمية الأخرى في الاعتبار.

المجتمع المدني

1. تكمن الأهمية المعاصرة للمجتمع المدني في ثلاث قضايا: 1) متطلبات النظام الديمقراطي، 2) تراكم المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستعصية على حلول مركزية، 3) ارتفاع وتيرة المطالب التشاركية التي اتخذت أخيرًا شكل ثورات وانتفاضات شاملة. لذا تبقى أهمية خاصة لدراسة كيفية استعمال المجتمع المدني للعلوم الاجتماعية، حيث إن كل مسارات التغيير متعدد الأبعاد المعروفة تاريخيًّا كانت مرتبطة بتغيير معرفي، وتحديدًا بانتشار مناهج جديدة لرؤية الواقع في المجتمع ككلّ، وبنوع خاصّ في جزئه المُنظَّم خارج إطار الدولة.

2. يظهر من الدراسة المُعتمدة لعينة من منظمات المجتمع المدني في هذا التقرير أن كلّ منظمّات المجتمع المدني تستعمل لا بل تُنتج العلوم الاجتماعية بشكل أو بآخر، ولكن بشكل يَتعلّق بأهداف هذه المُنظّمات لا بأهداف أكاديمية.

3. يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الأهداف لاستعمالات منظمات المجتمع المدني للعلوم الاجتماعية:
أ. هدف عملي، أي بمعنى مساعدة المنظمة على برمجة نشاطاتها أو تحديد أولوياتها أو زيادة كفاءة الخدمات التي تُقدّمها لجمهور مُعيّن.
ب. هدف توثيقي، أي توثيق المعضلات الاجتماعية التي تتعامل معها المُنظّمة، وبالتالي تحصين الأرضية السببية لوجود المنظمة.
ج. هدف معرفي، أي استكشاف العلاقة بين القضايا المحورية للمنظمة وقضايا اجتماعية أخرى، ومن خلال هذا الجهد استكشاف كيفيات مختلفة لعرض خطاب المنظمة في المجال العام أو لدى صُنّاع القرار أو في غيرهما من الأطر، وبالتالي رفع قدرة المنظمة على التأثير في الواقع المحلي.

4. يطغى المنحى التطبيقي على طبيعة العلوم الاجتماعية الحاضرة في المجتمع المدني، بيد أن ذلك لا يلغي وجود اهتمامٍ بالقضايا النظرية والفكرية العامة.

5. لا وجود لعلاقات استراتيجية أو قوية بين العلوم الاجتماعية الجامعية والمجتمع المدني، بل مبادرات شخصية موقتة. وترتبط هذه النقطة بما ذُكر سابقًا عن عدم اهتمام الجامعات العربية بالدور المدني للعلوم الاجتماعية، وعدم توفير وقت لهيئة التدريس للانخراط فيه بل وعدم تشجيعه عموماً، وحصر النظر الى العلوم الاجتماعية كمُهمة تدريسية رغم وجود اهتمام واضح بهذه العلوم في المجتمع المدني وبالتالي وجود دور اجتماعي لا أكاديمي فحسب لهذه العلوم.

6. ترتبط قدرة مُنظّمات المجتمع المدني على التأثير في الواقع المحلّي

باستعمالاتها للعلوم الاجتماعية. وكان متاحًا تحديد ستة أنواع من التأثير:

أ) تأثير عام، بمعنى التعزيزالمستديم لمقولة ضرورة حضور الآراء المُستَنِدة الى أدلّة في المجال العام.

ب) تأثير علمي، أي إضافة مادة علمية جديدة الى قضيّة مدنيّة.

ت) تأثير سياسي، حين تسمح ظروف مُعيّنة لدور مدني بصُنع السياسات.

ث) تأثير عملي، بمعنى تحسين كفاءة عمل المُنظّمة.

ج) تأثير تجميعي، أي تحويل أفراد متفرّقين الى جماعة ذات هوية مُشتَرَكة مَبنيّة على معرفة جديدة.

ح) تأثير مدني، بمعنى تكريس مفهوم المواطنة التشاركية من خلال العمل المدني.

7. بعد التعمُّق في دور العلوم الاجتماعية في المجتمع المدني يمكن القول إنه يتكوّن من جماعات شبه علمية، أي ذات علاقة بالمعرفة العلمية ولكن ليس بأساليب مُتخصصة ولأهداف تطبيقيّة مُحددة. وفي الواقع العربي تحديدًا، لا تزال الجماعات شبه العلمية أشد ترابطًا وأقوى تأثيرًا وأغزر حضورًا من الجماعات العلمية. لذا يبدو أن النظر بجديّة الى الطبيعة شبه العلمية للمجتمع المدني هو خطوة مُهمّة لجهة بلوغ هدف آخر وهو إنشاء علاقات استراتيجية ومُبرمجة بين العلم البحثي بشكله الأكاديمي والعلم المدني بشكله التطبيقي، وبالتالي ابتكار دور مدني للعلوم الاجتماعية ذي علاقة عضوية بالمجتمع.

الدوريات الثقافية

1. تسجل العلوم الاجتماعية نسبة حضور شبه ثابتة تلامس 20% تقريبًا من الصفحات في الدوريات الثقافية، ما يعني أن للعلوم الاجتماعية في العالم العربي علاقةً عضويةً مع الحالة الثقافية، رغم أن هناك مجالاً كبيرًا لتوسيع رقعة هذه العلاقة وتوطيد دور العلوم الاجتماعية في الحياة الثقافية العربية.

2. على غرار باقي أُطر الحضور، تحضر أوليًّا القضايا التحررية الشاملة وقضايا التغيير الاجتماعي، وبنوع خاصّ الحراك الشعبي خلال مرحلة الرصد. ويبدي المثقفون العرب المرتبطون عضويًّا بالعلوم الاجتماعية كسواهم اهتمامًا بموضوع الثورة بشكل عام، ولكن ضمن الإطار المعرفي وعبر المنهجيات المُستعملة لديهم منذ زمان ما قبل الثورات، وليس عبر أُطر معرفية أو منهجية تعرّفوا اليها من خلال الحراك الشعبي.

3. من المُلاحظ أن عمر الظاهرة يرتبط باستفاضة في عرضها، والعكس صحيح. على سبيل المثال لا استفاضة في عرض الحراك الشعبي أو فهمه، وإن كان هذا الموضوع واسع الحضور في الدوريات الثقافية. وبالعكس، يبدو أن هناك استفاضة في عرض قضايا قديمة الحضور نسبيًا، أهمها مسألة الحداثة ودور المُثقّف. والجدير ذكره هنا يكمن في قلّة الاهتمام بالحركات الإسلامية، حيث غالبًا ما يسلك التحليل في هذه الحالة اتجاه إعادة إنتاج مواقف معروفة سلفًا.

4. تبرز في المجال الثقافي أهمية خاصة لتمايز المنابر الذي يَسمح لبعض المواضيع غير الواسعة الانتشار في الفترة المُعاصرة، كاليسار، أن تتسلّل الى المجال الثقافي من خلال منابر مُحددة تختص بالموضوع فتعطيه على مرّ الزمن عُمقًا معرفيًّا، وبالتالي قدرة على الاستمرار في الحياة، وهو ما قد لا يتوفر لمواضيع واسعة الانتشار في مرحلة ما، كالعولمة، ولكن تفتقد الى منبر مُخصص لها، فتبقى مجرّدة من أيّ زخم معرفي متراكم.

5. يحتفظ موقف المؤلّف من مختلف القضايا السياسية والاجتماعية بحيّز بارز وواضح في الدوريات الثقافية يفوق حضوره في الدوريات العلمية. ولا يجد مثقفون كثيرون غرابةً في هذا الواقع، بل مُحَصّلة طبيعية لما يُفتَرَض أنه علاقة عضوية بين الإبداع الأدبي والثقافي من جهة والشؤون الاجتماعية والسياسية الكبرى من جهة أخرى.

6. نظراً الى أن المنابر الثقافية تُشكّل أحد أهم مداخل العلوم الاجتماعية الى عموم طبقة المثقفين، وبما أن العلوم الاجتماعية تبدو ثابتة الحضور في الأطر الثقافية، نجد وفرة من الفرص للعلوم الاجتماعية للمساهمة في إغناء الثقافة العربية من خلال طرح تحليلات علمية للمواضيع واسعة الحضور ضمن الأطر الثقافية. ونذكر بنوع خاصّ تلك المواضيع التي يحيطها زخمٌ معرفي في العلوم الاجتماعية العالمية ولكنها لا تزال سطحية المعالجة في الأطر

الثقافية العربية، كمسائل العولمة والتعبئة الشعبية والهوية.

7. إن الاطار الثقافي قابلٌ بطبيعته لاحتضان مساهمات تلخيصيّة تضع أمام الجمهور الثقافي بين حين وآخر أهم نتاجات أحد العلوم الاجتماعية حول موضوع مُحدد.

8. بما أن التداخل بين الثقافة والعلوم الاجتماعية في العالم العربي قديم العهد كما أتى في المُقدمة، من المفيد لممارسي العلوم الاجتماعية أن يتواصلوا أو يستمرّوا في التواصل مع النتاج الثقافي والأدبي الذي يطرح قضايا اجتماعية من خلال زوايا تحليلية ورؤية قد لا تبرز من خلال الجهد البحثي بشكله الأكاديمي التخصصي المُجرّد.

9. قد تتطلّب ممارسة النقاط السابقة من الجامعات تحديدًا أن تنظر الى المجال الثقافي كأحد الأطر الشرعية لنشر العلوم الاجتماعية، ما يعني أن تقييم الجامعات للنتاج العلمي يجب أن ينحصر في تقييم جودة النتاج وليس من خلال الحكم المُسبق على مكان صدوره.

المجال العام

لم تُعتَمد في دراسة حضور العلوم الاجتماعية في المجال العام المعايير نفسها التي استُخدِمت لرصده في المؤسسات المُتخصّصة كالجامعات ومراكز البحث والدوريات العلمية. ولكن كان لا بدّ من مقاربة حضور الفكر العلمي في المُجتمع خارج المؤسسات المُحترِفة له بشكل مبدئي. ويعني ذلك أننا قد نُقابل فِكرًا له رائحة العلم أو يُبدي اهتمامًا بالعلم من أجل فهم الواقع المُعاش، وليس لأهداف أكاديمية. وتفضي هذه النظرة الأوليّة الى فهم طريقة عيش العلم في المجتمع كجزء من ثقافته العامة، حيث يمكن افتراض أن حضور المنهجية العلمية في النقاشات العامة يمنح القضية أو الموقف المطروح قدرًا أكبر من الصدقيّة وشكلاً علميًا بارزًا. ولا يعني ذلك غياب هامش الخطأ في تحليل القضايا العامة أو حتّى موضوعية التحليل المطروح. النقطة هنا لا تتعلق في الضرورة بصحّة التحليل أو بمَوضوعيّته، بل بتعويد الإنسان العادي على توقّع درجة من الحرفية العلمية في تحليل الواقع، والتي قد تشمل كيفية عرض الأدلة أو استخدامها، واعتبار اختلاف احتمالات تفسير الظواهر، والربط بين الظواهر، والتدرج في الاستنتاجات، ونقد المسلمات، وغيرها من أساسيات المنهج العلمي.

وبالإضافة الى هذا الهدف المُستَوحى من الفكر العلمي في المجال العام، تكتسب العلوم الاجتماعية دورًا إرشاديًا تزداد أهميته في الظروف التي تتطلّب معرفة مُبتكرة أو غير جاهزة، كما يظهر في حقبات التغيير الاجتماعي بشكل عام واللحظات الحراكية الثورية بشكل خاص. فيما نشهد في هذه الظروف تضعضعًا أو حتّى انهيارًا للمعارف المُعتادة حول ماهية المُجتمع وتعريفه، وتقييمًا جديدًا لقدراته، وبلبلة في النظرة الى مُستقبله.

وفي هذا المضمار، يحتفظ الفكر العلمي الحاضر في المجال العام بأهمية استثنائية نظرًا الى وجود اهتمام أوسع بالاستماع الى ما هو جديد وواعد. إلا أنّ الاستفادة من هذه الحالة تتطلّب أن يضطلع العلماء والمثقفون بدورهم في المجال العام. ويتطلّب ذلك إعطاء المثل حول كيفيّة نظر الإنسان الى الواقع المُرتبِك من مسافة معينة تسمح بالتحليل واستكشاف طبيعة الظواهر والخروج بمعرفة جديدة، وليس الغوص في متاهات هذا الواقع والاكتفاء بإنتاج مواقف لا تتعدّى ما هو معروف سلفًا.

حسب عينةً مبدءية، تسجّل العلوم الاجتماعيّة في المجال العام حضورًا مُتواضعًا لا يتجاوز في الصحف مُعدّل 3,3% من مُجمل المساحة في 77% من الأعداد، مقابل غياب كامل في 23% من الأعداد. وفي المجلات ذات الانتشار الواسع، تبدو نِسَب الحضور كثيرة التقلب ولكن في معظم الأحيان لا تتعدى 10% من الصفحات. والى جانب الفروق الكميّة هناك اختلافٌ كبيرٌ في نوعية

الحضور وتَقَلُّبٌ في الموضوعات متفلّت مع الوضع السياسي. لذا من المُهم الإشارة الى التجارب الأكثر رصانة وجديّة من سواها في التعامل مع العلوم الاجتماعية، على غرار صحيفة القدس الفلسطينية ومجلة العربي الكويتية واللتين تحتضنان أمثلة نموذجية عدة حول كيفية توظيف العلوم الاجتماعية في المجال العام من أجل وضع إطار معرفي أكثر سعةً وعمقًا من المُعتاد حول قضايا الساعة.

تطغى القضايا المُتعلّقة بالتغيير الاجتماعي على مواضيع العلوم الاجتماعية في المجال العام، ما قد يدفعنا الى الافتراض بأن العلوم الاجتماعية الحاضرة للعامة لا يُناط بها أهداف تشمل الحِفاظ على الموجود، رغم أن الاتجاهات المُحافظة تشكّل أيضًا جُزءًا من تُراث العلوم الاجتماعية، وإن كان بشكل قد لا يناسب التيارات العربية التي تحتكر الفكر المحافظ. وبشكل عام يتولّى الكِتابة في مواضيع العلوم الاجتماعية في المجال العام في معظم الأحوال باحثون مُتخصصون أو مِن حَمَلَة الشهادات العُليا في العلوم الاجتماعية، وهو ما يعزّز كفاءة العرض، ولكن في المقابل يمهّد الطريق لطُغيان أُسلوب التحليل العلمي عليه وغياب أساليب أخرى للعرض تبدو أيضًا مُناسبة للمجال العام، كعرض الكُتُب واستعراض سِيَر حياة علمية وشرح المفاهيم وتقارير حول لِقاءات علمية.

أمّا في الفضاء الافتراضي، وباستثناء المواقع ذات الطبيعة الأكاديمية الواضحة، فإن العلوم الاجتماعية تتّسم بصفات مماثلة لما هو موجودٌ في أُطُر المجال العام الأخرى، أي كمعرفة تستوحي المبادئ العلمية ولكنها غير بحثية في المُطلق. ويمكن تصنيفها كعلم ثقافي لا كعلم أكاديمي يتوخّى التواصل مع أطر اجتماعية خارج الإطار الأكاديمي وتوظيف المعرفة لأهداف اجتماعية أو سياسية كبرى.

1. تطوير مبادرات خاصة تشجع على استعراض نتاج العلوم الاجتماعية في المجال العام بشكل يضمن رصانة العلم وتقديمه في حلّة مناسبة للعامة غير المتخصصين. وقد تُناط هذه المَهمّة بالجمعيات المهنية، حيث يُساعد هذا الجهد في تفعيل هذه الجمعيات وإرساء هدف اجتماعي يؤدّي الى تعزيز التقاليد التحاورية داخلها وإيجاد مساحة أكبر للعلوم الاجتماعية في المجتمع المدني والتي تُشكّل الجمعيات المهنية جزءًا منه.

2. من المهم التنبُّه الى أن العلم المُستعرض في المجال العام ليس مواقف سياسية مُسبقة بلغة أخرى وعليه أن يسمو على اللغة السياسية المُعتادة، وإن كانت له توظيفات سياسية في نهاية المطاف. فلا فائدة إضافية لعلم لا يزيد الى الواقع غير ما هو موجود أصلاً ومعروف سلفًا. والأهم من الموقف إنما هو تعويد القارئ أو المُستمع أو المُشاهِد على الانتباه الى حرفية التحليل وليس فقط نتيجته، والمُساهمة في إرساء ثقافة عامة تُعدُّ كيفية التحليل جزءًا من التحليل.

3. هناك حيزٌ أكبر لاستعمالات أكثر انتشارًا لأساليب العرض تتعدى التحليل العلمي وتناسب الحياة العامة على غرار السِّيَر وتلخيص الكتب وشرح المفاهيم.

ملاحظات عامة حول الخصائص المُشتَرَكة للعلوم الاجتماعية عبر الأُطر كافة:
القضايا والمقاربات والامكانيات

1. مسألة التغيير الاجتماعي: هناك اهتمامٌ واضح للعلوم الاجتماعية العربية عبر مختلف الأُطر بمعضلة التغيير الاجتماعي، سواء عبر المقاربات التقليدية لإشكالية التغيير في العلوم الاجتماعية، أم كخِطاب نقدي للواقع المُعاصر. ويشمل هذا الاهتمام التغيير التدريجي، ومسألة الحداثة بشكلها العام، وكذلك التغيير المُرتَبِط بالثورات سَلباً كان أم إيجاباً. وفي مرحلة الرصد التي شملت 5 سنوات بين 2010-2014، يُلاحَظ أن قضايا الربيع العربي استحوذت على أولوية الدِراسة في كلّ الأُطر، بما فيها الدوريات العلمية، رغم أنّها لم تكن دراسات مُتَعمّقة في مُعظم الأحوال، وإن كانت مُرتبطة بالاهتمام العام بمسألة التغيير الاجتماعي. كما كان ملاحظًا الحضور المُعتبَر لقضايا المرأة عبر مختلف الأُطر، رغم اختلاف أشكال المعالجة، ما قد يحمل دلالة على اتجاهات معرفية مُتزايدة الحضور في العلوم الاجتماعية العربية.

2. إشكالية الموقف: بشكل عام هناك نوعان من توظيف الفكر العلمي، يطرح أحدهما نفسه بشكل حيادي كمعرفة من دون موقف أو على الأقل يتأنى في إبراز الموقف ولا يعطيه الأولوية، فيما يرى نوعٌ آخر أن لا وجود لمعرفة من دون موقف، لا سيّما في مجتمعات تعيش أزمات حداثية كبرى، بل إن الموقف موجودٌ دائمًا بشكل خفي في معرفة تدّعي الحياد. ورغم أن الشكل الأخير أقلّ حضورًا في الدوريات العلمية منه في المجالات الأخرى، إلا أنهما يظهران كشكلين لتوظيف الفكر العلمي في المجالات كافة.

3. الاستنباط والاستقراء: ارتباطًا بما سبق يبرز أسلوبان من طرح العلاقة بين العلوم الاجتماعية والواقِع المدروس، ينظر أحدهما الى المجتمع أولاً ومنه يلِج الى العلم، فيما يبدأ الآخر من العلم كمنظومة عالمية مستقلة عن أيّ ظواهر محلية، ومن خلالها يستنبط منهجيات لفهم إشكاليات اجتماعية محددة. ويمكن القول إن المنهج الأول مُرتبط بتوظيف استقرائي (Inductive) للعلم فيما يرتبط الأخير بتوظيف استنباطي (Deductive) له. ويبدو هذا الفرق متّصلاً باختلاف في فهم دور العلوم الاجتماعية، حيث يجد الأول أن دورها له أبعاد سياسية واجتماعية شاملة لا يمكن التغاضي

عنها، فيما يُعطي الأخير الأولوية للدور التربوي للعلوم في تكوين شخصية علمية.

4. العلم والثقافة: بناءً على ما سبق، هناك نوعان من الجماعة القابلة للتكوّن من خلال هذه المُقاربات المختلفة: جماعة ثقافية وجماعة علمية. والاختلاف بينهما لا يَتعلّق بالمُقاربات بقدر ما يرتبط بفهم مُحدد للعلاقة بين المَعرفة والواقع. وفي هذا الإطار، تبرز إمكانية للتواصل بين هذين النوعين بل حَتميّته في الواقع العربي المُعاصر، استنادًا الى أن حجم التَحديّات المُعاصِرة المَنُوطة بالمعرفة يتطلّب في الوقت ذاته التواصل مع الفكر العلمي العالمي وثقافاته التكوينية، وإبراز مُقاربات علمية على الصعيد المحلّي لا تكون غريبة عن الثقافات المحلّية والحوارات الثقافية. لذا، لا ضرورة لافتراض الفرق بين العلم والثقافة كنوع من القطيعة بين مُقاربتين معرفيّتين، إذ يمكن للباحِث نفسه على سبيل المثال أن يكون مُرتبطًا في آن بجماعتين تتميزان بطبيعتين مختلفتين، توظّف كلتاهما المعرفة بأسلوب محدد ولِهدَف مُختلف عن الآخر.

5. ظُروف مُمارسة العلم: ليست هناك علاقة واضحة بين الثروة الوطنية والخصائص الكمية والكيفية للعلوم الاجتماعية، حيث نلحظ نموًّا كميًّا لكلّ المؤسسات الحاضنة للعلوم الاجتماعية في مختلف البلدان العربية بغض النظر عن الثروة الوطنية. كما تُبدي دراسة نتاج العلم في الدوريات مُعطيات كيفية تُشير الى أن الجودة والتعددية لا ترتبطان بشكل مُنفرد مع الثروة الوطنية. هذا وتستحقّ عوامل أخرى إلقاء الضوء عليها خصوصًا متى حملت أهمية كُبرى لهذه الخصائص وإن بأشكال مُختلفة يحتاج كلّ منها الى توثيق خاص به على غرار حرية البحث، الانفتاح على العلوم الاجتماعية العالمية، وجود طبقة محلية مثقفة، ومجتمع مدني مُزدهر. ونفترضُ هنا أن العلوم الاجتماعية تضعف كلما ضعفت هذه العوامل، والثروة في حدّ ذاتها لا تكفي للتعويض عن غياب هذه العوامل الأخرى.

6. الإمكانيات وتقنيات التواصل الحديثة: كما في مناطق أخرى من العالم، يأخذ الفضاء الالكتروني في العالم العربي حصة متزايدة من نسبة المنشورات ككل، بما يشمل الصحف والمجلات بمختلف

أنواعها والكتب التي يمكن تنزيل عدد متزايد منها بواسطة التقنيات التي أصبحت مُتاحة لجمهور واسع. وتتمثّل الأسباب المعروفة لهذه الظاهرة عالميًّا في السهولة النسبية لاستعمال هذا المجال ومرونته والقدرة الأكبر على التحكّم به ووسع الجمهور والقدرة على التنقل بين المواقع حسب الحاجة وتغيّر عادات القرّاء. من هنا يمكن القول إن الفضاء الالكتروني أصبح عاملاً مساعدًا لمختلف المشاريع المعرفية التي تتوخى نوعًا أكبر من الاستقلالية الفكرية وتكاليفَ أقل للإنتاج وتواصلاً مع جمهور أوسع. لا تختلف هذه الحوافز بشكل عام بين المجلات الإلكترونية والمدونات والمواقع العلمية. أمّا مع استثناءات قليلة فإن الأُطر العلمية العربية، بما فيها الجماعات والدوريات العلمية، تُحسن استعمال التقنيات الحديثة لنشر المعرفة أو التواصل مع جمهورها الكامن، أو حتّى لِمُجرّد التعريف عن نفسها.

خلاصة القول، لا بدّ لأيّ مُجتمع مُعاصر أن يحتضن حضورًا عالي الجودة للعلوم الاجتماعية بشكل أو بآخر في كل الأطر بما فيها المعاهد الفنية والمدارس. فالعلوم الاجتماعية هي إحدى أهم تِقنيات تكوين المواطن الحديث: إنسان يجادل المسلمات، ومن خلال هذه المجادلة تتكون له قدرة أكبر على الابتكار والاكتشاف. إنسان ينظر الى واقعه من مسافة تسمح له برؤيته من منظار أوسع من الانغماس الكامل فيه. إنسان عالِم، ليس لأنه تلقن علمًا فحفظه، بل لأنه يمارس العلم في حياته اليومية تمامًا كما يمارس الأكل والشرب والأنس بالعشير. إنسان، بمعنى آخر، يؤنسن العلم، ويجعل حياته مناسبة للعِلم كما يجعل العِلم مناسبًا لحياته.

تستعرض هذه المقالة بعض التأملات والأفكار المنبثقة عن تجربة كتابة التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية. للتفاصيل والمراجع، الرجاء مراجعة التقرير الكامل المتاح على العنوان التالي:

www.theacss.org/pages/assm

عن المؤلف:

الدكتور محمد بامية أستاذ فى علم الاجتماع بجامعة بيتسبرغ ومحّرر دورية:International Sociology Review of Books (ISRB)
حاز على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ويسكونسن – ماديسون عام 1990.درس في جامعة جورج تاون، وجامعة نيويورك، وجامعة ماساشوستس

التقرير الأول 2015

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بناية علم ألدين، الطابق الثاني
بيروت، لبنان

The Arab Council for the Social Sciences
John Kennedy Street, Ras Beirut
Alamuddin Building, 2nd Floor
Beirut – Lebanon

Tel : 961-1-370214
Fax: 961-1-370215
E-mail: assm@theacss.org

ACSS_org
The Arab Council for the Social Sciences

www.theacss.org